جامعة خميس مليانة

قسم العلوم الاجتماعية – شعبة الفلسفة السداسي الأول السنة الجامعية 2021 / 2022

المستوى: السنة الأولى ماستر – تخصص: فلسفة تطبيقية

المقياس: نظرية الدولة و النظم السياسية

النشاط: محاضرة

محاضرات في نظرية الدولة و النظم السياسية

المحاضرة الثالثة: الفلسفة السياسية عند أفلاطون

يعتبر " **أفلاطون** " أول الفلاسفة الذين نجد لديهم وحدة المنهج و وحدة العلم، و هو الأول من وضع الأسس النظرية لعلم السياسة و الفلسفة السياسية. نشأ " أفلاطون " في عائلة عريقة في السياسة إذ كان اثنان من أقاربه من أعضاء مجلس الثلاثين و هما : " كريتياس " ابن عم أمه و " خارميدس" خاله، كما أن " أفلاطون " كان مؤهلا منذ أن بلغ العشرين سنة من عمره لتولي منصب سياسي كبير، إلا أنه حرم منه، و كانت الديمقراطية في ذلك الوقت تلقى هجوما شديدا. هذا الوضع السياسي المتدهور دفعه إلى البحث عن كيفية إصلاحه، خاصة بعد إعدام " سقراط " ظلما.

و في خطاب كتبه " أفلاطون " و هو في السبعين من عمره قال: " كلما رأيت هذه الأعمال أمام عيني، و هؤلاء الناس الذين في يدهم مقاليد الحكم، و رأيت العادات و التقاليد تتدهور، كلما تمعنت في هذه الأمور طهر أمامي بوضوح صعوبة المشاركة في نظام الحكم بشكل عادل تتوخاه العدالة و حكم القانون، و لم أترك الأشياء هكذا بل بدأت في التفكير جديا في مناصب الأشياء و أمورها، و في الطريقة التي أصلح بها من نظام السياسة في الدولة، و لتنفيذ ما فكرت به انتظرت دائما إلى أن تأتي اللحظة المناسبة و الوقت المناسب، و قد استطعت أن أكتب أرائي و حكمي على الدستور و الأنظمة السياسة التي كانت سائدة آنذاك، و عندئذ وجدت نفسي مضطرا إلى أن أكتب عن أعدل فلسفة في السياسة و نظم الحكم التي يظهر من خلالها الإنسان، و يتبين منها ما هو عدل بالنسبة للدولة و لحياة الفرد و المواطن فيها."[1]

و هذا يعني أن " أفلاطون " لم يهتم بالفكر السياسي و وضع نظرية للدولة من خلال محاورة الجمهورية، إلا لأنه كان متأثرا بالوضع السياسي المتدهور بسبب الديمقراطية التي أدت إلى الفوضى و عدم احترام القانون، لأن الديمقراطية كونها نظام يقوم على حرية التعبير و كل طبقات الشعب لها حق المشاركة السياسية، فإن ذلك يؤدي إلى التهور السياسي و من ثم تفشي الظلم و التعسف، و هو الوضع الذي حاول " أفلاطون " إصلاحه بالبحث عن المعنى الصحيح للعدالة من خلال محاورة الجمهورية، لأن هدف السلطة السياسية هو تحقيق العدالة.

يضاف إلأى هذا الوضع السياسي المتدهور، رحلته إلى " سراقوسة " بدعوة من حاكمها " ديونيزوس " و قد رأى " أفلاطون " في هذه الدعوة فرصة تطبيق أراءه السياسية في الجمع بين الحكمة و السياسة، و كان

---

[1]- نقلا عن مصطفى النشار، **تطور الفكر السياسي القديم من صولون إلى ابن خلدون**، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع- القاهرة، ط1 1999، ص ص 64 – 65.

عليه أن يعلمهما لهذا الحاكم، لكنه فشل في ذلك، و هذا الفشل جعله يعدل المدينة الفاضلة أو الجمهورية المثالية إلى مدينة القانون، حيث استبدل الحاكم الفيلسوف بسلطة القانون، و هذا مل نجده في محاورة القوانين التي كتبها في أخريات إيامه. ثم بعد عودته إلى أثينا أسس الأكاديمية التي بقي يدرس فيها حتى وفاته.

كتب " أفلاطون " في السياسة ثلاثة محاورات هي: محاورة الجمهورية و تتألف من عشرة كتب و قد ألفها في شبابه، و محاورة السياسي كتبها في كبره، و محاورة القوانين كتبها في شيخوخته.

محاورة الجمهورية

المسألة الأساسية في قيام السلطة عند أفلاطون هي مسألة العدالة، لدلك نجده يناقش هذه القضية في محاورة الجمهورية، و تتلخص في ماهية العدلة و كيفية تحقيق في الدولة؟ أولا يناقش أفلاطون على لسان سقراط مفهوم العدالة عند السفسطائيين و يقف موقفا نقديا معارضا المفاهيم التي يقدمونها. يعرف " كيفالوس " و هو أحد السفسطائيين العدالة بقوله: " العدالة هي الصدق في القول و الوفاء بالدين " بينما " بوليمارخوس " و هو سفسطائي أيضا يعرف العدالة بقوله: " العدالة هي إعطاء كل ذي حق حقه " أي تقديم الخير للأصدقاء و الأذى للأعداء، و قد رفض أفلاطون هذان التعريفان لأنهما يقدمان العدالة على أنها علاقة بين فردين، و هي علاقة لا يفكر فيها الفرد إلا في مصلحته الخاصة، و لإيذاء الآخر، و هذا ليس عدالة. أما السفسطائي " تراسيماخوس " فقد عرف العدالة بأنها صالح الأقوى، و ما دام الحاكم دائما هو الأقوى فالعدالة تسير دائما في مصلحته الخاصة، و هذا المفهوم رفضه أفلاطون أيضا على أساس أن الحكم فن كغيره من الفنون يتلقى صاحبه أجرا، و الحاكم الصحيح هو الذي يراعي مصلحة رعيته و ليس مصلحته الخاصة، و لا يصح أن تكون العدالة بث الخوف في نفوس المواطنين، بل أن تجعل الناس يقومون بوظائفهم المؤهلين لها طبيعيا (أنظر الكتاب الرابع من محاورة الجمهورية)، و نشأة الدولة كان بسبب عجز الفرد على تلبية حاجاته بمفرده و هي كثيرة لا حصر لها، لذلك فوجود الدولة أمرا طبيعيا و ضروريا من أجل تلبية حاجات الفرد المادية و المعنوية، و ذلك على أساس الاجتماع مع غيره من الناس، و أن يقوم كل فرد بالوظيفة التي يكون مؤهلا لها طبيعيا لتوفير ما تطلبه الجماعة و الحاجات و تبادلها.

و هكذا تقوم الجمهورية العادلة على تقسيم الناس إلى طبقات بحسب وظائفهم في الدولة، و هي ثلاثة طبقات: طبقة الحكام، طبقة الجند، و طبقة المنتجين، و الهدف من هذا التقسيم هو جعل الإنسان المناسب في الطبقة المناسبة على حسب قدراته الطبيعية، و الفضيلة التي يجب عليه أن يتحلى بها، لذلك فالمنتجون في الزراعة و الصناعة عليهم أن يقوموا بوظيفتهم بجدية و اتقان دون أن يتدخل أفرادا من طبقة أخرى، فيتحلون بفضيلة العفة، فيحصلون على ما هو ضروري من الإنتاج بينما الفائض من الإنتاج يصبح ملك للدولة.[2]

أما طبقة الجند فهي تقوم بحراسة الدولة على أكمل وجه متحلية بفضيلة الشجاعة، و كذلك طبقة الحكام فهي إذ تقوم بوظيفة الحكم بإتقان و عدل فهي تتحلى بفضيلة الحكمة، و الفضيلة الرابعة هي فضيلة العدالة و هي تتحقق بانسجام الطبقات الثلاثة و انسجام في الوقت نفسه فضائلها التي هي العفة و الشجاعة و الحكمة، بينما تداخل الوظائف و طبقاتها بعضها ببعض كأن يمارس الجندي حرفة التجارة أو التاجر حرفة الحكم، فهذا سيجر على الدولة أوخم العواقب، لذلك قال أفلاطون في محاورة الجمهورية: " فالتعدي على وظائف الغير

[2] - فؤاد زكريا، **الجمهورية أفلاطون**، (دراسة و ترجمة)، مراجعة: د/ سليم سالم، ندار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر- الإسكندرية، (د ط)، 2004،ص227. (فقرة 369)

و الخلط بين الطبقات الثلاثة يجر على الدولة أوخم العواقب " و قال أيضا " أما إذا اقتصرت كل من الطبقات الثلاث: الصناع و المحاربين، و الحكام على مجالها الخاص، و تولت كل منه العمل الذي يلائمها فهذا... هو العدل و هو ما يجعل الدولة عادلة".[3]

لكن هذا النظام الطبقي الذي أقام عليه أفلاطون الدولة العادلة ، ليس نظاما مغلقا، إذ جعله مفتوحا بحيث يمكن لكل فرد تظهر فيه القدرات الطبيعية الملائمة حتى يدمج في الطبقة التي تلائمه، و هو السبب الذي جعل أفلاطون يقر بنظام شيوعية النساء و الأسرة و الأولاد، و ذلك حتى لا نميز بين الأولاد الذين ولدوا من أباء حكام او جند أو منتجين، لأننا لا نعرف أباءهم الحقيقيين، لذلك يخضعون لنفس فرص التعليم و يمرون بنفس الاختبارات، و قد سوى أفلاطون بين الإناث و الذكور في كل الأعمال، و هكذا تبرز القدرات و يوجه الأطفال مل إلى طبقته على حسب قدراته سواء كلن ذكرا أو أنثى. و على هذا الأساس كان النظام التربوي و التعليمي كما تصوره أفلاطون في الدولة العادلة يقوم على المساواة بين كل الأطفال ذكورا و إناثا و يشترط في ذلك أن يتمتع الكفل بالصحة الجيدة، التي تمكنه من تحمل التدريبات الرياضية.

و هكذا يبدأ النظام التربوي في المدينة و تكون نفقاته على عاتق الدولة، و في مؤسسات مختصة لهذا العمل التربوي منذ الولادة و يستمر حتى سن الثامن عشر، حيث يخضع الأطفال خلال هذه المرحلة لنظام غذائي متوازن و بوجود أطباء مختصين لهذه المهمة، و كذلك ممارسة الرياضة، أما التربية النفسية فتكون عن طريق تعلم الآداب الراقية و الاستماع إلى الموسيقى الهادئة. فالآداب الراقية هي تلك التي تليق بالفضلاء كالشعر الذي ينبغي أن يكون حاملا للمبادئ الدينية الصحيحة، و الأخلاق الفاضلة و لا ينبغي أن يكون مفتقرا إلى الجمال الشعري.[4] بينما الموسيقى فإنه ينبغي
أن تكون إيقاعاتها و نغماتها قادرة على التغلغل إلى أعماق النفس و الشعور.[5]

أما التعليم فينبغي أن يراعى فيه حرية الطفل و عدم القسوة عليه،" فالتعليم الحر كما - يقول أفلاطون- ينبغي ألا يتضمن شيئا من العبودية، فالتدريبات البدنية التي تؤدي قهرا لا تؤذي البدن في شيء، أما العلوم التي تقحم في النفس قسرا فإنها لا تظل عالقة في الذهن"[6]، فعلى المعلمين أن يجعلوا التعليم لهوا، حتى يتمكنوا من اكتشاف مواهبهم الطبيعية و ميولهم، و يركزوا على تنميتها.

و المرحلة الثانية من التربية فتبدأ من السن الثامن عشر حتى بلوغ الأطفال سن الثلاثين، حيث تبدأ مرحلة التدريب العسكري الإجباري من السن الثامن عشر إلى السن العشرين، و يمر الطفل ذكرا أو أنثى بمختلف الاختبارات، و إذا ما نجح بعد عامين يبدأ في دراسة العلوم الرياضية و هي الحساب و الهندسة و الفلك و الموسيقى. هذه الدراسة تهدف إلى تدريب الشباب على التفكير المجرد، و كيفية ادراك العلاقات المجردة بين الأشياء، ليتأهلوا بعد ذلك لدراسة الحكمة أو الدياليكتيك.[7]

و بعد ذلك تبدأ المرحلة الثالثة من السن الثلاثين إلى السن الخامس و الثلاثين و هي المرحلة التي يتأهل لها الشاب بعد اجتياز اختبار المرحلة الثانية، لدراسة الحكمة، و خلال ذلك يتعلم الشباب طرق الوصول إلى الحقيقة المجردة بالجدل الصاعد (أي الانطلاق من المحسوس إلى المجرد دون وساطة الحواس). بينما في المرحلة الرابعة التي تبدأ بعد السن الخامس و الثلاثين، و بعد النجاح في الاختبار إلى السن الخمسين أي لمدة

---

[3] - فؤاد زكريا، **جمهورية أفلاطون**، ص 215.(بتصرف)
[4] - فؤاد زكريا، **جمهورية أفلاطون**، ص ص 251 – 267.
[5] - المصدر نفسه، ص ص 268 – 272.
[6] - المصدر نفسه، ص 449.
[7] - المصدر نفسه، ص ص 449 – 450.

خمسة عشرة سنة و فيها يقوم الشباب بالتدريب العملي على ممارسة الوظائف السياسية العليا، و تولي المهام العسكرية الفعلية، و فيه اختبار الشباب في القدرة على الصمود أمام المغريات التي تتجاذبهم من جيع النواحي و تدفعهم نحو مختلف الاتجاهات.[8]

و كان الهدف من هذا النظام التربوي و التعليمي حسب أفلاطون هو تخريج فئة من الشباب قادرين على حكم المدينة الفاضلة، و هم الفلاسفة القادرين على ممارسة الحكم و محاولة تحقق المثل العليا دون التفكير في مصالحهم الخاصة.

أما في يخص شيوعية النساء و الملكية فقد قال أفلاطون " إن التربية الصالحة لو أنارت نفوس مواطنيها، لأمكنهم أن يحلو بسهولة كل المشاكل... كمشكلة اقتناء النساء و الزواج و غياب الأطفال، بحيث تنبع من هذه الأمور القاعدة القائلة أن كل شيء مشاع بين الأصدقاء."[9] و تقوم هذه النظرية على إيمان أفلاطون بالمساواة بين الجنسين، و أنهما يمكنهما لأن يقوما بكل الأعمال سويا، فتتعلم النساء نفس ما يتعلمه الرجال، و من ثم ينبغي أن يعاملا بنفس المعاملة، و أن توكل لهما نفس الوظائف، و هذا يماثل ما يحدث في عالم الحيوان أن تقوم الإناث بنفس أعمال الذكور.[10] و كذلك في عالم الإنسان فالمرأة قادرة بطبعتها على أن تقوم بنفس الوظائف التي يقوم بها الرجل إذا كانت مؤهلة طبيعيا لها، و لهذا ناد أفلاطون بشيوعية النساء و الأسرة، لأن النساء إذ تقمن بنفس وظائف الرجال و حتى المناصب العليا في الدولة، فلن يكون لهن الوقت الكافي لتربية الأطفال و القيام بمهام الأسرة و شؤون البيت، كما يمكن أن تؤثر عليها عواطف الأمومة أثناء مهامها السياسية أو العسكرية، و هذه الشيوعية في النساء و الأسرة و الأطفال تتعلق خاصة بطبقة الجند و الحكام.[11] و كان الهدف من هذه الشيوعية في النساء و الملكية هو حماية وحدة المدينة، لأن من أسباب التنافس و الصراع بين الناس هو الصراع و التنافس على النساء و الملكية و هو ما يؤدي إلى تشتت وحدة المدينة، و من يجب إزالة هذه الأسباب عن طريق جعل هذين الأمرين مشاع بين الناس.

أما فيما يخص حكومة الفلاسفة فيرى أفلاطون أن الجمهورية العادلة المثالية لا تتحقق إلا تحت حكم الفلاسفة، لأن غايتهم في السلطة هو تحقيق العدالة بين المواطنين، لذلك فه يتناوبون عليها دون تنافس سيء لأن الغاية من السلطة ليس الشرف و إنما الواجب، فكما قال أفلاطون في نهاية الكتاب الخامس من محاورة الجمهورية أن الفلاسفة " لا يرون في الحكم إلا واجبا لا مفر منه أكثر منه شرفا "[12] أي هو تكليف و ليس تشريف، لذلك فهم يزهدون فيما يسعى إليه جميع الناس من أمور الحياة، و في الوقت نفسه يشكلون في كل جيل بعدهم مواطنين على شاكلتهم ليحلو محلهم في رعاية الدولة.[13]

و الحكومات في نظر أفلاطون تكون كلها فاسدة ما حكومة الفلاسفة، سواء كان حكومة الفرد الواحد فتكون ملكية أو حكومة الجماعة فتكون أرستقراطية، و هما في الحقيقة حكومتان مترادفتان بالنظر إلى غايتهما و هي تحقيق العدالة و لا يغير ذلك شيئا من الدستور[14]. بينما الحكومات الفاسدة و هي أربعة في لا تحقق العدالة و النموذج الأمثل للدولة الصالحة، و هذه الحكومات هي: حكومة الأرستقراطية الحربية التي لا تبحث سوى على المجد والمصالح الشخصية، الحكومة الأوليغلرشية و حكومة الأغنياء الذين لا يهمهم سوى الغنى

---

[8] - المصدر نفسه، ص 453.
[9] - الصدر نفسه، ص 299.(بتصرف)
[10] - المصدر نفسه، ص 335.
[11] - فؤاد زكريا، **جمهورية أفلاطون**، ص 347.
[12] - المصدر نفسه، ص 436. (فقرة 540)
[13] - المصدر نفسه، نفس الصفحة و نفس الفقرة
[14] - المصدر نفسه، ص 321. (فقرة 445)

و الطمع في توسيع ثرواتهم و الحكومة الديمقراطية الفوضوية التي توسع حق الحرية للشعب إلى درجة الفوضى، ثم حكومة الطغيان التي تنشأ من هروب الشعب من الفوضى بسبب الحرية المفرطة و الفوضى الديمقراطية إلى البحث عن شخص قوي يعيد النظام، فيستغل ذلك الفرد سلطته للطغيان على حقوق الشعب و استبدادهم.[15]

[15] - مصطفى النشار، **تطور الفكر السياسي القديم من صولون إلى ابن خلدون**، ص ص 80 – 84.